الشراكة الثلاثية: الصين وروسيا وكوريا الشمالية

أ.د. نـــورهـــان الـشـيـخ

أستاذة العلاقات الدولية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية -جامعة القاهرة

أدت الأزمة الروسية الأوكرانية وتطوراتها إلى طفرات ملحوظة في الشراكة بين روسيا وكل من الصين وكوريا الشمالية، وبروز مثلث استراتيجي يتجاوز في تأثيره وتداعياته منطقة شرق آسيا، وينطلق إلى آفاق أرحب بالنظر إلى عمق المصالح المشتركة التي تجمع الدول الثلاث على المستوى الثنائي والثلاثي، وخطورة التحديات التي تواجهها معا وتضعها في خندق واحد استراتيجيا واقتصاديا.

فقد أصبحت الشراكة الروسية الصينية «بلا حدود» كما أعلن البلدان في فبراير ٢٠٢٢، ووصلت فعليا مستوى التحالف الاستراتيجي. وكانت روسيا قبلة الرئيس شي جين بينج الأولى في مستهل فترة ولايته الثالثة، وكذلك كانت الصين عقب إعادة انتخاب الرئيس بوتين، وكشفت قمة بكين في مايو ٢٠٢٤ عن عمق التعاون الاستراتيجي بين البلدين وما ينتظرهما من تقدم في المستقبل.

كذلك مثلت زيارة الرئيس بوتين لكوريا الشمالية في يونيو ٢٠٢٤ اختراقا واضحا وانعطافة هامة وكاشفة للمستوى الذي وصلت إليه العلاقات بين البلدين، والأهم مستقبل هذا التعاون، ليس فقط لكونها الأولى منذ ربع قرن، وإنما الأهم الإعلان خلالها عن التعاون الحالي والمستقبلي. فقد كانت كوريا الشمالية دوما من حلفاء موسكو التقليديين منذ الزمن السوفيتي، وشاركت روسيا ضمن سداسية المفاوضات حول البرنامج النووي لكوريا الشمالية التي قادتها واشنطن خلال التسعينيات، إلا أن تعاونها مع كوريا الشمالية ظل غير معلن إلى حد بعيد، ولم يتجاوز السياق الدولي العام الذي رسمته الولايات المتحدة وحلفاؤها عبر العقوبات حتى الأزمة الأوكرانية. وذلك خلافا للصين التي تعتبر الحليف الأبرز لكوريا الشمالية منذ الحرب الكورية في الخمسينيات، والشريان الأساسي الذي يربط كوريا الشمالية بالعالم ويدعم اقتصادها في مواجهة العقوبات الخانقة المفروضة عليها.

وفي هذا السياق، من المرجح أن تتقدم الشراكة الثلاثية بين بكين وموسكو وبيونج يانج بثبات على قدمين أساسيين، هما: الشراكة الدفاعية، والشراكة الاقتصادية، وذلك بناء على المعطيات التالية:

(١) الشراكة الدفاعية لمواجهة التهديدات المشتركة:

تعتبر الدول الثلاث، الصين وروسيا وكوريا الشمالية، أن سلسلة التحالفات العسكرية التي تقودها واشنطن في آسيا تهديدا مباشرا لأمنها القومي وللأمن والاستقرار الإقليمي والدولي. فقد دشنت الولايات المتحدة تحالف «أوكوس» مع أستراليا وبريطانيا في ١٥ سبتمبر ٢٠٢١، وبمقتضاه تشارك واشنطن تكنولوجيات نووية عسكرية مع أستراليا عبر تزويدها بغواصات نووية أمريكية ووقود نووي للغواصات ذي نسبة تخصيب ٩٠٪، لأول مرة منذ نصف قرن، بعد أن شاركتها في السابق مع بريطانيا فقط عام ١٩٥٨، ولتصبح أستراليا بذلك بين خمس دول في العالم تتمتع بمثل هذه القدرات العسكرية. وخلال قمة «أوكوس» يوم ١٣ مارس ٢٠٢٣ أعلن قادة الدول الثلاث تعاونهم لبناء جيل جديد من الغواصات سيحمل اسم «إس إس إن-أوكوس» يعمل بالدفع النووي، وحصول أستراليا على خمس غواصات أمريكية من طراز «فيرجينيا» الذي يعمل بالطاقة النووية، إلى جانب التعاون لتطوير أسلحة تفوق سرعتها سرعة الصوت، ووسائل الحماية ضدها.

الأمر الذي اعتبرته بكين وموسكو يقوض من نظام الحد من الانتشار النووي الذي تطور واستقر على مدى عقود، ويتعارض مع التزامات أستراليا بموجب اتفاقية الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والملحق الإضافي الخاص بها، واعتبرت الدولتان أن التحالف الأنجلوساكسوني على هذا النحو يمثل تهديدا مباشرا لهما وللتوازن في المنطقة؛ كون الغواصات الأمريكية في المياه الإقليمية الأسترالية تعد ذراعا غربيا طويلا يصل ليس فقط إلى الصين وإنما كوريا الشمالية وروسيا، قادرة على تدمير قطاع جوي على بعد عدة آلاف من الكيلومترات، كما أنها أكثر قدرة على التخفي والتنقل تحت مياه البحر بحرية وسرعة أكبر.

ومن ناحية أخرى، قامت واشنطن بالارتقاء بالحوار الرباعي «كواد» ليعقد على مستوى القمة، وهو تحالف استراتيجي غير رسمي أقيم في ٢٠٠٧ يضم الولايات المتحدة وأستراليا والهند واليابان، وأعيد إحياؤه في ٢٠١٧ بهدف التصدي

الأمريكي لنفوذ الصين العسكري والاقتصادي والتكنولوجي المتنامي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. كما اتجهت واشنطن لتعزيز تعاونها العسكري مع اليابان وكوريا الجنوبية وعقدت أول قمة ثلاثية في أغسطس ٢٠٢٣ بكامب ديفيد معلنة «التزاما للتشاور» وتعاونا ثلاثيا أعمق مع إعطائه المزيد من الطابع المؤسساتي.

وفي هذا السياق، اعتبرت الصين وروسيا وكوريا الشمالية أن أوكوس نواة حلف جديد في شرق آسيا تقوده واشنطن على غرار حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وأن بناء منظومة تحالفات مضادة لتلك الأمريكية ضرورة وأولوية ملحة، كما أن تشبيك التحالفات القائمة على أساس ثنائي أمر حيوي ليس فقط لردع واشنطن ولكن استعدادا لأي مواجهة مستقبلية محتملة، في وقت تلوح في الأفق واحدة من أخطر المواجهات العالمية حول تايوان.

وتعتبر سلسلة المناورات والتدريبات المشتركة بين الصين وروسيا في شرق آسيا رسالة هامة على حضورهما القوي في المنطقة، في محاولة لتحجيم النفوذ الأمريكي وتطويقه عبر تمددهما العسكري في المنطقة، وإبراز قدراتهما العسكرية الضخمة برا وجوا وبحرا. كما قدمت بكين دعما تكنولوجيا غير معلن لروسيا، مما مكّن الأخيرة من تجاوز الخناق التكنولوجي الغربي المفروض عليها بشكل متزايد منذ عام ٢٠١٤.

> **"تعتبر سلسلة المناورات والتدريبات المشتركة بين الصين وروسيا في شرق آسيا رسالة هامة على حضورهما القوي في المنطقة، وإبراز قدراتهما العسكرية الضخمة برا وجوا وبحرا، في محاولة لتحجيم النفوذ الأمريكي."**

وفي الإطار ذاته، تم توقيع «معاهدة الشراكة الاستراتيجية الشاملة» بين روسيا وكوريا الشمالية خلال زيارة الرئيس «بوتين» لبيونج يانج في ١٩ يونيو ٢٠٢٤، وتعتبر تحالفًا دفاعيًّا بين البلدين، حيث تنص المادة الرابعة من الاتفاقية على الدعم العسكري المتبادل حال تعرض أي من الطرفين للعدوان. وبدأ وصول قوات من كوريا الشمالية فيما يعرف بـ«كتيبة K» في إطار التعاون والدعم المشترك إلى روسيا، إلى جانب وجود طواقم بناء تابعة للقوات المسلحة الكورية الشمالية تعمل في الدونباس. كما قامت كوريا بتزويد روسيا بقذائف المدفعية الكورية عيار ١٢٢ ملم و١٥٢ ملم، وصواريخ مضادة للدبابات من طراز Bulsae-4 ، وصواريخ باليستية قصيرة المدى (هواسونج-١١ / KN-23)، نظرا لضغوطات جبهة الدونباس على روسيا. ويمتد التعاون بين البلدين إلى المجال النووي والفضاء، الأمر الذي يدعم قدرات كوريا الشمالية ويؤثر بالتالي على توازنات القوى بالمنطقة.

وتحظى الشراكة الاستراتيجية بين روسيا وكوريا الشمالية بمباركة من جانب الصين، ولم تكن متصورة دون ترحيب بكين. وترتبط الصين وكوريا الشمالية بمعاهدة تعاون ومساعدة متبادلة، وحدود مشتركة بطول ١١٤٦ كيلومترا، كما أن بينهما تعاونا عسكريا وأمنيا وثيقا. وقد شبّه الزعيم الصيني «ماو تسي تونج» العلاقة بين البلدين، بأنهما قريبتان، مثل «الشفاه والأسنان».

(٢) القاعدة الصلبة من المصالح المتبادلة والشراكة الاقتصادية:

تواجه الدول الثلاث عقوبات اقتصادية بدرجات متفاوتة تتراوح من العزلة التامة في الحالة الكورية إلى التضييق في الحالة الروسية ووضع العراقيل في الحالة الصينية، الأمر الذي دفع الدول الثلاث إلى التعاون واعتبار بعضها فضاء اقتصاديًا ومتنفسا في مواجهة الضغوطات الغربية.

وفي هذا الإطار، يشهد التعاون الاستراتيجي في بعده الاقتصادي قفزة ملحوظة بين الصين وروسيا في ضوء التكامل الهيكلي بين اقتصاد البلدين، لا سيما في قطاع الطاقة بحكم كون روسيا مصدرا عملاق للطاقة، في حين تعتبر الصين أكبر مستورد لها. وقد نما التبادل التجاري بينهما وبلغ ٢٤٠ مليار دولار عام ٢٠٢٤، وتعتبر بكين شريك روسيا التجاري الرئيس على مدار الـ ١٣ عاما الأخيرة، وصعدت روسيا إلى المركز الرابع في ترتيب الشركاء التجاريين للصين عام ٢٠٢٣، ويعود ذلك إلى الطفرة التي شهدها التعاون في مجال الطاقة، حيث أصبحت الصين منذ عام ٢٠٢٢ أكبر مستورد للطاقة الروسية. فروسيا أكبر مورد للنفط للصين بحصة بلغت ١٩٪ من إجمالي الواردات الصينية (١٠٧,٠٢ ملايين طن) عام ٢٠٢٣، وتعتبر الصين أكبر مستورد للغاز الروسي وهناك آفاق رحبة لتدفق الغاز بينهما مع إتمام أنبوب قوة سيبيريا ٢ المقرر في ٢٠٣٠، وقد تم إطلاق خط «قوة سيبيريا ١» في ٢ ديسمبر ٢٠١٩، وبلغت الإمدادات عبره نحو ٢٢,٧٣ مليار متر مكعب عام ٢٠٢٣. كما يقوم مشروع «سخالين ٢» بدور مهم في توريد الغاز الطبيعي المسال والنفط إلى السوق الصينية.

هذا إلى جانب التعاون في المجال النووي ويتضمن مشاريع قائمة على التكنولوجيا المتطورة لا نظير لها في الصناعة النووية العالمية، ليؤكد البلدان قيادتهما في المجال، ومنها قيام شركة «روس أتوم» الروسية للطاقة النووية ببناء أربعة مفاعلات نووية في الصين تبلغ قدرة كل منها ١٢٠٠ ميجاوات، اثنان منها في محطة تيانوان النووية، واثنان في محطة شوداباو. وكذلك التعاون في مجال الفضاء، حيث تقدم روسيا معدات لمولدات كهرباء حرارية تستخدم في برنامج الفضاء الصيني المخصص لاستكشاف القمر، واتفقت شركة «روس كوسموس» الروسية مع إدارة الفضاء الوطنية الصينية على توسيع مشاريعهما المشتركة في مجال استكشاف القمر خلال الفترة القادمة.

وعلى صعيد آخر، تشهد الاستثمارات المشتركة نموا ملحوظا ويتم تنفيذ أكثر من ٣٠ مشروعا مشتركا في المجالات المختلفة بعضها في الأقاليم الروسية، ومنها الشرق الأقصى الروسي الذي يمثل فضاءً رحبًا للتعاون والاستثمار المشترك بين البلدين. ويتم تشبيك الاتحاد الاقتصادي الأوراسي الذي تقوده روسيا ومشروع الحزام والطريق الذي تقوده الصين، واستخدام العملات الوطنية، الروبل واليوان، في التعاملات بينهما وعبر البنوك المشتركة، وإنشاء ممر للنقل يتضمن خطوطا برية وبحرية لتسهيل التنقل بين البلدين، وتطوير البنى التحتية الحدودية بينهما.

ومن ناحية أخرى، تعتبر الصين رئة الاقتصاد الكوري الشمالي وتكاد تكون الشريك التجاري الوحيد له، حيث تستحوذ على أكثر من ٩٦,٧٪ من إجمالي حجم تجارة بيونج يانج عام ٢٠٢٣. وتعتبر روسيا شريكًا واعدًا سيسهم بفاعلية في تنشيط الاقتصاد الكوري الشمالي، حيث ارتفع معدل التجارة المتبادلة بين البلدين تسع مرات عام ٢٠٢٣. وسمحت موسكو بالإفراج عن ملايين الدولارات من الأصول الكورية الشمالية المجمدة، وتساعد بيونج يانج على الوصول إلى الشبكات المصرفية الدولية وكسر عزلتها في هذا المجال. وساهمت العوائد المالية التي تجنيها كوريا الشمالية من التعاون العسكري مع روسيا على حل بعض مشاكلها الاقتصادية، إضافة إلى الإمدادات الغذائية والنفطية الروسية

> "يتم تشبيك الاتحاد الاقتصادي الأوراسي الذي تقوده روسيا ومشروع الحزام والطريق الذي تقوده الصين، واستخدام العملات الوطنية، الروبل واليوان، في التعاملات بينهما، وإنشاء ممر للنقل يتضمن خطوطا برية وبحرية لتسهيل التنقل بين البلدين، وتطوير البنى التحتية الحدودية بينهما."

التي تتلقاها. وخلال زيارة الرئيس «بوتين» الأخيرة تمت الموافقة على مشروع إنشاء جسر يعبر فوق نهر تومين ويربط البلدين بريا؛ مما يسهل حركة التجارة والانتقال، خاصة مع طرح فكرة إبرام اتفاقية للتجارة الحرة بينهما، وتبلغ حدودهما المشتركة ٣٩,٤ كيلومترا فقط، وترتبط الدولتان عن طريق الجو وجسر الصداقة للسكك الحديدية. كما تشكل كل من الصين وروسيا أكثر الدول استقطابا للعمالة من كوريا الشمالية، ويعمل ٥٠ ألف كوري شمالي في الخارج، بتحويلات مالية تتراوح بين ١,٢ و٢,٣ مليار دولار سنويا.

وختامًا، فإن الانعطافة الروسية باتجاه كوريا الشمالية والقفزة في الشراكة الاستراتيجية مع الصين فرضتها المصالح الوطنية ومقتضيات الأمن القومي الروسي، وهي ليست من قبيل التحركات التكتيكية قصيرة المدى، وإنما توجه استراتيجي مستقر تتجاوز تداعياته الأزمة الأوكرانية ومنطقة شرق آسيا.